

Distr.: General  
28 November 2016  
Arabic  
Original: English



## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، وفي سياق الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل النظام الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة (S/2016/987)، يشرفني ذكر بما يلي:

١ - تتضمن الرسالة، مرة أخرى، مجموعة من الاتهامات غير المبررة والتي لا أساس لها من الصحة الموجهة ضد بلدي، وكالعادة، دون تقديم أدنى دليل؛ ولا تتضمن أي من هذه الاتهامات "معلومات جديدة هامة"، كما ادّعى صاحب الرسالة زوراً، وإنما هي تكرار لاتهامات قديمة.

٢ - وليس هناك أي أساس من الصحة أيضاً للاتهام الموجه لإيران بانتهاك "العديد من قرارات مجلس الأمن"، كما أشارت إلى ذلك الرسالة، بل إن هذا الزعم أصبح مُسلّ هذه المرة لأنه تحوّل إلى طريقة مبتكرة في توجيه اتهامات بالجملة إلى دولة عضو في الأمم المتحدة. وأقل ما يمكن قوله هو أن نظاماً تجاهل بصفافقة جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة المتعلقة بالأراضي التي يحتلها بصورة إجرامية ليس في وضع يسمح له بأن يلقّق هذا الادعاء لدول أخرى.

٣ - وإضافة إلى ذلك، من العبث والنفاق أن يقوم ممثل نظامٍ يحتل أراضي شعوب أخرى على مدى عقود طويلة ويحرم الشعب الفلسطيني من جميع حقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، في بعض الأحيان بتوجيه اتهام لبلدي بانتهاك القانون الدولي.

٤ - ولا يقل عبثاً ونفاقاً لممثل نظامٍ متورّط لفترة طويلة في أعمال ترويع واستهداف عشوائي للمدنيين الفلسطينيين، ومن بينهم النساء والأطفال، في أرضهم، وفي عمليات قتل



إرهابية محددة الأهداف واغتيالات أفراد في العديد من أنحاء العالم، أن يتهم إيران برعاية الإرهاب.

٥ - وأخيراً وليس آخراً، فإن هذا النوع من الادعاءات المليئة بالالتهامات التي يوجهها النظام الإسرائيلي إلى بلدان أخرى، ومن بينها بلدي، هو، في نهاية المطاف، محاولة إسرائيلية نموذجية للتستر على سياساتها وأعمالها الإجرامية في حق الفلسطينيين الأبرياء، ومن بينها فرض حصار على مليونين من الأشخاص لمدة ١٠ سنوات، والقيام من حين لآخر بقصف مناطق سكنية، وتدمير مدارس ومستشفيات، وهدم منازل، ومصادرة مساكن، وانتهاك حرمة أماكن العبادة وما إلى ذلك.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة على جميع أعضاء مجلس الأمن باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) غلام حسين دهقاني

السفير

القائم بالأعمال